الأمم المتحدة

S/2000/722

مجلس الأمن

Distr.: General
21 July 2000
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة وفد الأرجنتين للمجلس في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقد أعد هذا التقييم وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451) وبعد إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لويس كاباغلي
الوزير المفوض
نائب الممثل الدائم

280700 280700 00-54607 (A)
0054607

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن

الأرجنتين (شباط/فبراير ٢٠٠٠)

بناء على الاتفاق الذي توصل إليه أعضاء مجلس الأمن في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)، أعد هذا التقييم على مسؤولية رئيس المجلس لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٠، السفير أرنولدو ليستريه، الممثل الدائم لجمهورية الأرجنتين، ويغطي أنشطة المجلس خلال ذلك الشهر.

وكما كان الحال في الشهرين السابقين، استمرت المسائل المتعلقة بأفريقيا تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال المجلس. وكانت إحدى هذه المسائل، وهي توسيع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تقررت بموجب القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، تتطلب جهودا تفاوضية كبيرة من جانب أعضاء المجلس.

وفي الجلسة ٤١٠٠ المعقودة في ٩ شباط/فبراير، عقد المجلس اجتماعا عاما بشأن ''حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع''، ترأسه السيد أدلبرتو رودريغيز غيافاريني، وزير خارجية الأرجنتين.

وفي نهاية الشهر، عرض الأمين العام عرضا عاما إلى أعضاء المجلس عن نتائج جولته في عدد من البلدان الآسيوية، وركز بشكل خاص على التطورات المتعلقة بمسألة تيمور الشرقية.

كما تناول المجلس مسائل أخرى تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، من قبيل الحالة في بوروندي، وتيمور الشرقية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو)، وسيراليون، والصحراء الغربية، والصومال، والعراق، وغينيا - بيساو، وقبرص.

وفي شباط/فبراير اتخذ المجلس أربعة قرارات، وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية، وعقد ١٠ جلسات رسمية - كانت إحداها جلسة خاصة - وعقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية في ١٩ مناسبة.

وفي خمس مناسبات، أدلى الرئيس ببيانات إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس حول عدد من المسائل التي تمت مناقشتها (انظر أدناه). وعقب كل جلسة من المشاورات غير الرسمية، كانت الرئاسة تعقد جلسات إحاطة غير رسمية مُفصَّلة للدول الأعضاء من غير أعضاء المجلس.

وعقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى اجتماعا ليُضفي طابعا رسميا على اقتراح قدمه وفد الأرجنتين لتمكين أعضاء المجلس المنتخبين حديثا من قبل الجمعية العامة من حضور المشاورات غير الرسمية بصفة مراقبين قبل شهر واحد من بدء ولاياتهم.

أفريقيا

بوروندي

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٨ شباط/فبراير، أحاط الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد إبراهيم فال أعضاء المجلس علما بالحالة في بوروندي، وأشار على نحو خاص إلى المسائل الأمنية والقضايا الإنسانية والتطورات السياسية في بوروندي. وبعد إشارته إلى أن الوضع الأمني لا يزال محفوفا بالمخاطر، أشار إلى اجتماع عُقد بين وزيري دفاع جمهورية تترانيا المتحدة وبوروندي، تم الاتفاق فيه على ضرورة تعزيز التدابير الأمنية على حدودهما المشتركة وضرورة الإبقاء على الطبيعة المدنية لمخيمات اللاجئين. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد كرر الإعراب عن قلق الأمين العام إزاء سياسة الإبقاء على المخيمات لتجميع المدنيين على نحو قسري. وفيما يتعلق بالحالة السياسية، أشار إلى أن الشراكة بين الحكومة والمجلس التشريعي تطورت على نحو جيد. وحدد أخيرا القضايا الرئيسية التي تم النظر فيها في مؤتمر قمة أروشا التاسع الذي عُقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بحضور منسق عملية أروشا للسلام، نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق.

وعقب المشاورات غير الرسمية، أدلى رئيس المجلس ببيان صحفي باسم أعضاء المجلس أكد فيه مجددا، ضمن جملة أمور، دعمهم التام للمنسق ، وإدانتهم للعنف، ومناشدتهم حكومة بوروندي إلغاء ''معسكرات التجميع'' وتمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المعسكرات دون عوائق (انظر أدناه).

غينيا – بيساو

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٣ شباط/فبراير، أطلع ممثل الأمين العام لغينيا – بيساو، السيد صامويل نانا سينكام، أعضاء المجلس عن الحالة في ذلك البلد، وركز بصفة خاصة على الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأشار إلى فوز مرشح المعارضة السيد كومبايالا في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة من الأصوات. وأشار إلى أن المراقبين الدوليين وصفوا عملية الانتخابات بأنها اتسمت بالنظام والديمقراطية. وقال إن الحكومة الجديدة، التي تبوأت منصبها في ١٧ شباط/ فبراير، تنتظرها مهمة شاقة في بناء السلام في فترة ما بعد الصراع، وهو ما تحتاج فيه إلى مساعدة من المجتمع الدولي.

وعقب المشاورات غير الرسمية أدلى الرئيس ببيان صحفي باسم أعضاء المجلس أشار فيه، ضمن جملة أمور، إلى أن أعضاء المجلس يُرحبون بقيام الرئيس الدستوري الجديد، الذي انتخب في انتخابات حرة وديمقراطية بأداء اليمين الدستورية، وحثوا الحكومة الجديدة على مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية (انظر أدناه).

جمهورية أفريقي الوسطى

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٠ شباط/فبراير، نظر أعضاء المجلس في التقرير التاسع المقدم من الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2000/24)، الذي قدمه وأضاف إليه آخر التطورات السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

وأشار الأمين العام المساعد إلى انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي انتهت ولايتها في ١٥ شباط/فبراير، وأكد على أن وجودها كفل توطيد أركان السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشار بصفة خاصة إلى الحالة السياسية والعسكرية والأمنية. وخص بالذكر التقدم المحرز في إعادة هيكلة القوات المسلحة، ولا سيما تسريح القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية. وأشار إلى أنه سيحل محل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وطالب بدعم من المجتمع الدولي لتحمل أعباء المهام القادمة.

وفي الجلسة ٤١٠١ للمجلس أدلى الرئيس ببيان رئاسي (S/PRST/2000/5) أكد فيه على الإسهام الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشاد بدورها في استعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحث الحكومة على الاستفادة من

التقدم المحرز خلال وجود البعثة. وعلاوة على ذلك، رحب المجلس بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٣ شباط/ فبراير، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/30)، وأطلع المجلس على آخر التطورات في ذلك البلد. وعهد أعضاء المجلس إلى رئيس المجلس بإصدار بيان صحفي يُعرب فيه عن تأييدهم لتوصيات الأمين العام الواردة في التقرير، وإعرابهم عن قلقهم العميق للمجازر التي حدثت مؤخرا في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدانتهم بقوة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في البلد (انظر أدناه).

ومنذ ٩ شباط/فبراير، أجرى أعضاء مجلس الأمن عدة مشاورات غير رسمية، بما فيها مشاورات على مستوى الخبراء، للنظر في مشروع قرار قدمه وفد الولايات المتحدة بشأن توسيع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت القضايا الرئيسية التي جرت مناقشتها في هذه المفاوضات تشمل إدراج قرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ١٠١١ (١٩٩٥) و ١٠٥٣ (١٩٩٦) بشأن رواندا، ونزع سلاح الميليشيات، والعلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة، وحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف الجسدي، وعدد الأفراد اللازم لتمكين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الاضطلاع بولايتها، وفرض حظر على توريد الأسلحة إلى المجموعات المسلحة التي لم توقع على اتفاقية لوساكا، وانتهاكات حقوق الإنسان – ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد – وإنشاء هيئة من الخبراء للتحقيق في استغلال الموارد الطبيعية على نحو غير شرعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٦ شباط/فبراير، أفاد الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أعضاء المجلس بتدهور الوضع في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما التوترات الحاصلة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. كما تحدث عن تدفق ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٥ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية الكونغو (برازافيل) نتيجة تقدم المتمردين المنتمين إلى حركة تحرير الكونغو باتجاه باندا وجنوب موكانزا.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٨ شباط/فبراير، قدم الأمين العام المساعد تقريرا عن آخر تطورات الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذكر عددا من

جوانب مهمة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبشأن القضية الأولى، أشار إلى الصدامات التي حدثت حول إيكيلا، والقلاقل التي حدثت في غوما وبوكافو وأعمال العنف بين جماعتي ''الهيما'' و ''الليندو'' في مقاطعة إيتوري. أما فيما يتعلق بالقضية الثانية، فقد أشار إلى أن البعثة هي في الأساس قوة مراقبة، تخضع للعوائق التي يفرضها اتساع جمهورية الكونغو الديمقراطية، والافتقار إلى البنية التحتية وتعقُّد الوضع العسكري هناك.

وكانت المفاوضات التي بدأت في ٩ شباط/فبراير قد انتهت في ٢٤ شباط/فبراير باعتماد القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) بالإجماع، والذي كان ''مشروع قرار قدمه الرئيس''. وقد مدد المجلس بموجب ذلك القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وأذن بتوسيعها لتصل إلى ٥٣٧ ٥ فردا عسكريا، يشملون ما يصل إلى ٥٠٠ مراقب أو أكثر. وفي الاجتماع الذي اتخذ فيه القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، أدلى ببيان جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم وفدا جمهورية الكونغو الديمقراطية والبرتغال، التي كانت تتحدث باسم الاتحاد الأوروبي.

الصحراء الغربية

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٤ شباط/فبراير، عرض وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد برنارد ميبه، تقرير الأمين العام عن الصحراء الغربية (S/2000/131)، الذي لخص فيه تطور تنفيذ خطة التسوية منذ اعتمادها في عام ١٩٩١. وأيدت جميع الوفود اقتراح الأمين العام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ والطلب إلى مبعوثه الخاص جيمس أ. بيكر التشاور مع الأطراف بغرض التوصل إلى حل مبكر ودائم ومتفق عليه للنزاع.

وفي ٢٩ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع وبدون مناقشة، ''كمشروع قدمه الرئيس'' قراره ١٢٩٢ (٢٠٠٠) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، وتأييد المهام التي كلف بها الأمين العام مبعوثه الشخصي.

سيراليون

في ٧ شباط/فبراير، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تقريرا شفويا في اجتماع عام لمجلس الأمن بشأن الحالة في سيراليون. وكانت النقاط الرئيسية التي تناولها الاجتماع تشمل الحالة الأمنية العامة في البلد، ووضع انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وتطور عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم، والحالة الإنسانية،

ولا سيما في المناطق الشمالية والشرقية من البلد. كما أشار الأمين العام المساعد إلى الهجمات التي تقوم بها قوات المتمردين على السكان المدنيين.

وفي ٧ شباط/فبراير، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) الذي يأذن بتوسيع العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ليصل إلى ١٠٠ ١١ فرد كحد أقصى.

الصومال

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٣ شباط/فبراير، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السير كيران برندرغاست، بشأن الحالة في الصومال.

وأشار وكيل الأمين العام، بوجه خاص، إلى التقدم الذي أحرز بشأن مبادرة جيبوتي للسلام، بالإضافة إلى الحالة السياسية والإنسانية في الصومال. وقد أبلغ أعضاء المجلس عن الخطوات التي اتخذت من جانب رئيس جيبوتي في بلدان المنطقة فيما يتعلق بخطة جيبوتي للسلام. وأوضح أيضا أن المبادرة استقبلت استقبالا طيبا من قبل المجتمع الصومالي. أما فيما يتعلق بالحالة السياسية والعسكرية، فقد ذكر أنه قد ترددت أنباء عن وقوع حوادث لقطع الطرق، بالإضافة إلى مواجهات بين العشائر خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وبيَّن، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، الحالة الغذائية الصعبة التي تعاني منها مناطق باي وباكول، وأشار إلى أنه قد ترددت أنباء عن تفشي الكوليرا في الجزء الشمالي من البلاد.

وعقب المشاورات غير الرسمية أدلى الرئيس ببيان صحفي باسم أعضاء المجلس، أعرب فيه، ضمن جملة أمور، عن رضاه عن التقدم الذي أحرز بصدد خطة جيبوتي للسلام، وأكد مجددا، التزام أعضاء المجلس بالنظر فيها بروح بناءة في فترة وجيزة. وعلاوة على ذلك، أدان الرئيس الهجمات ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وطالب باحترام سلامتهم، وأعرب عن قلقه إزاء تدفق الأسلحة إلى البلد (انظر أدناه).

وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الرئيس في ١٦ شباط/ فبراير بالممثل الدائم لجيبوتي، السفير روبيل أولهاي، بناء على طلبه. وأشار الأخير إلى خطة السلام للصومال وسلم وثيقتين: ''خطة عمل من أجل مؤتمر السلام الوطني للصومال'' و ''تقرير مرحلي عن مبادرة السلام الجيبوتية''، وطلب تعميمها على أعضاء المجلس.

أوروبا

البلقان

في الجلسة ٤١٠٥ المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى تقرير شفوي من المبعوث الخاص للأمين العام للبلقان، السيد كارل بيلدت، بشأن السعي إلى تحقيق الاستقرار الدائم في تلك المنطقة. وذكر المبعوث الخاص أنه يرى من المهم بالنسبة لكل الأطراف أن يكونوا على استعداد لتجديد البحث عن حل سلمي للصراع. ووصولا إلى هذه الغاية، عدَّد أربع نقاط أساسية، وهي بالتحديد، دعم المجلس القوي للسعي إلى إيجاد حل إقليمي، والمشاركة النشطة لدول الإقليم في تحقيق هذا الهدف، والإشارة الواضحة إلى أن الحل الحقيقي ينبغي أن يفي بالحد الأدنى من متطلبات جميع الأطراف، لا أن يحقق المطالب القصوى لأي منهم، والتوصل إلى اتفاق يكون عنصرا أساسيا في إطار تسوية أوسع تشمل المنطقة ككل.

قبرص

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٥ شباط/فبراير، قدم السيد الفارو دوسوتو، المستشار الخاص للأمين العام لقبرص، إحاطة لأعضاء المجلس عن نتائج الجولة الثانية للمحادثات غير المباشرة التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

وعقب المشاورات، أدلى الرئيس ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس أثنى فيه على ما أبداه الطرفان من التزام مستمر بعملية المحادثات، ورحب فيه بأن المحادثات قد دارت في جو إيجابي ودون شروط مسبقة، وشجع فيه جميع الأطراف المعنية على مواصلة جهودهم من أجل إيجاد تسوية شاملة لمسألة قبرص.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٠ شباط/فبراير، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، تقريرا شفويا على أعضاء المجلس عن التسلسل الزمني لأعمال العنف التي حدثت في الجزء الشمالي من متروفيتشا ابتداء من ٢ شباط/فبراير، إثر إطلاق صاروخ على حافلة تتبع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي استمرت حتى ٥ شباط/فبراير. وعقب المشاورات، أدلى الرئيس ببيان صحفي باسم أعضاء المجلس أعرب فيه، ضمن جملة أمور، عن قلقهم العميق تجاه تدهور الحالة الأمنية في كوسوفو، وأحاط علما بالتدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة

الدولية في كوسوفو (قوة كفور) لكفالة أمن جميع سكان كوسوفو، ودعا الدول الأعضاء إلى تزويد الإدارة المؤقتة لكوسوفو بالموظفين والموارد المالية التي ما زالت تحتاجها (انظر أدناه).

وفي الجلسة ٤١٠٢ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى تقرير شفوي من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الحالة في كوسوفو، تناول فيه الحالة الأمنية، ووضع الأقليات، وقوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وسيادة القانون، وقوة حماية كوسوفو، والهيكل الإداري المؤقت المشترك، وسجل المدنيين والاستعدادات للانتخابات البلدية، والحالة الإنسانية والتمويل. وفي نهاية الاجتماع، اعتمد المجلس بلاغا رسميا (S/PV.4102).

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٣ شباط/فبراير ، وبناء على طلب أحد أعضاء المجلس ، استمر النظر في الحالة الأمنية في ميتروفيتشا، في إطار بند ''مسائل أخرى''.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ٣ شباط/فبراير، اجتمع مكتب الرئيس، بالقاضي كلود جوردا رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بناء على طلبه، حيث ناقشا عدة مواضيع، منها بعض الصعوبات الخاصة بالميزانية والمسائل الإجرائية التي واجهتها المحكمة وكان يتعين معالجتها.

الشرق الأوسط

العراق

في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٧ شباط/ فبراير، نظر أعضاء المجلس في تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2000/22)، وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس المجلس من الأمين العام، قُدمت عملا بالقرار ١٢٨١ (١٩٩٩) (S/2000/26). وقدم السيد بينون سيفان، مدير مكتب برنامج العراق، هاتين الوثيقتين وأطلع أعضاء المجلس على آخر التطورات في المسائل المتعلقة بولايته. ولم يتخذ أعضاء المجلس أي إجراء ذلك اليوم ، بعد نظرهم في هاتين الوثيقتين.

علاوة على ذلك، أشار الرئيس، في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٨ شباط/فبراير، إلى رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ من الأمين العام (S/2000/166)، يقترح فيها، عملا بالفقرة ٢٦ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، إنشاء آلية لتتولى مهمة توفير النفقات المعقولة فيما يتصل بالحج. وفي رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس

٢٠٠٠ (S/2000/167)، أذن المجلس، برئاسة بنغلاديش، للأمين العام بأن يمضي قدما في تنفيذ اقتراحه.

آسيا

تيمور الشرقية

في الجلسة ٤٠٩٧ المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/53). وعرض السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الإدارة الانتقالة في تيمور الشرقية، التقرير، وقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الحالة في تيمور الشرقية.

ووصف الممثل الخاص، في العرض الذي قدمه، تطور الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية؛ والحوادث الأخيرة في مجال الأمن والسلامة العامة؛ ومشكلة اللاجئين وإنشاء آليات استشارية لضمان المشاركة الكاملة للتيموريين الشرقيين في عملية صنع القرار؛ والمسائل المتعلقة بالحكم والإدارة العامة وإقامة العدل، والمالية العامة والاقتصاد بصفة عامة، وتحويل المهام من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والعلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية، وتقديم تقارير اللجنة الدولية للتحقيق الخاصة بتيمور الشرقية واللجنة الاندونيسية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بانتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، رد الرئيس في رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/2000/137)، على رسالة الأمين العام المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، التي أحال فيها تقرير اللجنة الدولية للتحقيق الخاصة بتيمور الشرقية (S/2000/59). وأبلغ الرئيس، في رسالته، الأمين العام بأنه قد عرض التقرير على أعضاء المجلس، ونقل فيها وجهات نظر الأعضاء المشتركة فيما يتعلق بمحتويات التقرير.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٩ شباط/فبراير، قدم الأمين العام عرضا عاما عن زيارته للعديد من البلدان في جنوب شرق آسيا خلال ذلك الشهر. وفيما يتعلق بتيمور الشرقية ذكر الأمين العام أن حالة الطوارئ الأمنية قد عولجت بالكامل تقريبا، وأن التحدي الرئيسي مستقبلا سيكون إعادة بناء الهياكل الأساسية للتعليم والصحة والاتصالات والإسكان. وأشار، ضمن جملة أمور، إلى أن من الأمور المشجعة ملاحظة درجة النضج السياسي للقادة التيموريين والتحسن في العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وعلاوة على ذلك، فقد ناقش مشكلة اللاجئين في تيمور الشرقية بالتفصيل مع السلطات الإندونيسية، وعرض عليها مساعدة من الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي الختام، ذكر أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية

في تيمور الشرقية كانت تعمل مع القادة التيموريين لوضع معايير موضوعية لتقرير الوقت الذي سيتحقق فيه لتيمور الشرقية الاستقلال الكامل.

مسائل أخرى

حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع

في الجلسة ٤١٠٠ المعقودة في ٩ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول موضوع حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع، وترأس المناقشة وزير خارجية الأرجنتين. وكان من بين المشاركين في الجلسة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة والسيدة كاترين برتيني المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي والسيدة سيلفي جونو ممثلة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وأسفر ذلك الاجتماع عن اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2000/4)، الذي تضمن إبداء القلق إزاء الحالات التي يضطر موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية إلى مواجهتها أثناء تأدية عملهم، وتحديد تدابير لدعم سلامتهم.

وكان اختيار هذا الموضوع يعكس اعتراف الأرجنتين بالجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية بروح من إنكار الذات، والأهمية التي يوليها مجلس الأمن لحماية سلامتهم في مناطق الصراع.

قبول أعضاء جدد: طلب قبول توفالو لعضوية الأمم المتحدة

في الجلسة ٤١٠٣ المعقودة في ١٧ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٩٠ (٢٠٠٠)، بعد أن نظر في تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد المتعلق بطلب قبول توفالو في عضوية الأمم المتحدة (S/2000/5)، موصيا الجمعية العامة بقبول توفالو عضوا بالأمم المتحدة، بأغلبية ١٤ صوتا لصالح القرار وامتناع عضو واحد (الصين) عن التصويت. وعقب اعتماد القرار، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2000/6) هنأ فيه حكومة توفالو.

الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اقترح وفد الأرجنتين دعوة الأعضاء الجدد الذين انتخبتهم الجمعية العامة لدورة مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، للحضور كمراقبين في المشاورات غير الرسمية لأعضاء المجلس لفترة شهر واحد قبل بداية دورة عضويتهم مباشرة.

وقد اعتمد أعضاء المجلس هذا الاقتراح وسمحوا للأعضاء الجدد بالإلمام مقدما بالإجراءات والممارسات العرفية لأعضاء المجلس في هذه الجلسات. وبالتالي، اقترح وفد الأرجنتين، في مشروع مذكرة من الرئيس، بأنه ينبغي تقنين هذه الآلية لمواصلة تنفيذها في المستقبل.

ونظر الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، في جلسة عقدت في ٢٢ شباط/فبراير، في هذا الاقتراح وأوصى المجلس باعتماد مشروع مذكرة رئيس المجلس عن هذا الموضوع. واعتُمد هذا المشروع في ٢٨ شباط/فبراير باعتباره مذكرة من الرئيس (S/2000/155).

بيانات أدلى بها رئيس مجلس الأمن

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وكان هناك تأييد عام لتوصياته.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء أنباء المذابح التي حدثت مؤخراً في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعربوا عن إدانتهم لكل انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٠)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة بشأن حالات اندلاع العنف التي حدثت مؤخراً في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية هناك.

وأدان أعضاء المجلس كل أعمال العنف وطالبوا بإيقافها فوراً.

وناشد أعضاء المجلس كل الأطراف المعنية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتسامح.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً التزامهم بالتنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بكامله.

ولاحظ أعضاء المجلس تدابير التعاون الجيد التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو لكفالة الأمن المطلوب لجميع سكان كوسوفو، وأيدوا جهودهما المكثفة المستمرة لتحقيق هذه الغاية. وناشدوا الدول الأعضاء

تزويد قوة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالموظفين والموارد المالية التي ما زالت تحتاجها.

وسيواصل المجلس متابعة الحالة بصورة وثيقة.

قبرص (١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من السيد ألفارو دي سوتو، المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، فيما يتعلق بالمحادثات غير المباشرة التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/ فبراير، والتي كانت استمرارا لعملية المحادثات الجارية التي شرع فيها الأمين العام في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تمهيداً للتفاوض بشأن تسوية شاملة في قبرص. وجاء ذلك إثر طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في شهر حزيران/يونيه الماضي دعوة قادة الجانبين إلى مفاوضات بشأن التسوية الشاملة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي مسألة يواصل مجلس الأمن متابعتها باهتمام وثيق. وقد ذكر المجلس مراراً أن استمرار الوضع الحالي في قبرص أمر غير مقبول.

وأشاد أعضاء المجلس باستمرار التزام الطرفين بعملية المحادثات، ورحبوا بأن المحادثات دارت في جو إيجابي ودون شروط مسبقة. وشجعوا كل الأطراف المعنية على مواصلة جهودها من أجل التوصل لتسوية شاملة لمسألة قبرص.

وأشاد أعضاء المجلس بصفة خاصة بجهود الأمين العام ومستشاره الخاص، ونقلوا إليهما تأييد المجلس الكامل لهما في هذا المسعى الهام.

وتطلع أعضاء المجلس إلى استئناف المحادثات في نيويورك في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، وأعربوا عن أملهم في تحقيق تقدم سريع في المسائل الموضوعية.

غينيا - بيساو (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

أدلى السيد صمويل نانا سينكام، ممثل الأمين العام لغينيا - بيساو بإحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن، حيث أطلعهم على آخر تطورات الحالة الراهنة في البلد.

وأثنى أعضاء المجلس على السيد نانا سينكام والموظفين المرتبطين بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وكذلك على وكالات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لجهودهم من أجل تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في غينيا - بيساو.

ورحب أعضاء المجلس بأداء الرئيس كومبا يالا لليمين الدستورية في ١٧ شباط/فبراير وعودة النظام الدستوري والديمقراطي إلى غينيا - بيساو عقب إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة. وناشد أعضاء المجلس جميع الأطراف في غينيا - بيساو الالتزام بنتائج الانتخابات وتأييدها.

وشجع أعضاء المجلس جميع الأطراف في غينيا - بيساو على أن تعمل معاً بصورة وثيقة وبروح من التسامح لتعزيز قيم الديمقراطية وحماية سيادة القانون وضمان حماية حقوق الإنسان.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للحكومة المنتخبة حديثاً في غينيا - بيساو وشجعوا السلطات الجديدة على إعداد برامج تهدف إلى تعزيز السلام والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، وتنفيذ هذه البرامج.

وناشد أعضاء المجلس المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة بأسرع ما يمكن للحكومة التي انتُخبت مؤخراً في غينيا - بيساو.

الصومال (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها السير كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في الصومال.

وأحاط أعضاء المجلس علما مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزته جيبوتي في إعداد خطتها للسلام في الصومال، وأكدوا مجددا التزامهم بالتوصل إلى تسوية شاملة للحالة، مع الأخذ في الاعتبار احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته.

ويتوقع أعضاء المجلس أن تنظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة ومنظمة الوحدة الأفريقية في خطة السلام في شهر آذار/مارس.

وأعضاء المجلس مستعدون للنظر في خطة السلام بروح بناءة في الوقت المناسب.

وأدان أعضاء المجلس حوادث الهجوم على موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في الصومال، وطالبوا بضمان سلامتهم.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن استمرار تدفق الأسلحة إلى الصومال انتهاكاً لقرار مجلس الأمن الذي يفرض حظراً على توريد الأسلحة. وستنظر لجنة الجزاءات في هذه المسألة. كما أدان أعضاء المجلس أولئك الذين يوردون الأسلحة إلى الصومال.

بوروندي (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن بوروندي.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً تأييدهم القوي لنيلسون مانديلا، منسق عملية أروشا للسلام، وحثوا جميع الأطراف على التعاون الكامل معه من أجل التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن.

وأدان أعضاء المجلس بشدة استمرار العنف، وناشدوا كل المجموعات المسلحة إيقاف أعمالها العسكرية والانضمام إلى العملية السياسية.

وحث أعضاء المجلس حكومة بوروندي على المضي سريعاً في عملية تصفية مخيمات التجميع والتخلي عن سياسة التجميع القسري.

وحث أعضاء المجلس حكومة بوروندي على السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول بصورة كاملة، ودون أي عقبات، إلى السكان المجمعين، وكذلك الضمان التام لسلامة وحرية حركة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وطالبوا بإخضاع مرتكبي أحداث روتانا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ للعدالة بصورة فعلية.

وناشد أعضاء المجلس المانحين الدوليين تقديم تمويل سخي للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٠ لبوروندي، وأكدوا الحاجة لاستئناف المساعدة الاقتصادية والإنمائية بدرجة كبيرة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأوضاع الأمنية.